فوق الطاولة

يونس خلف

الوظيفة العامة..!

تعالوا نتذكر آخر مرة كنا فيها نستمتع بالحياة اليومية، نتذكر كيف كانت حياتنا على ما يرام؟ كيف كنا نعيش الحياة ولحظتها بشعور الطفل المستمتع بها، قبل أن نكبر ونخسر تلك المشاعر الطفولية، حيث لم تعد تظهر لنا الحياة جميلة ورائعة بعد أن أصبحنا مثقلين بالمسؤوليات وكل هموم الحياة الأخرى وتداعيات الظروف الصعبة التي فرضتها الحرب الظالمة على سورية.

قررنا منذ البداية أن ننتقهم ونصبر ونقاوم لنكسب الرهان على إرادتنا في الحياة، وكنا نأمل أن يكون الأمر واضحاً ومحدداً. وأيضاً كنا نأمل أن تكون تداعيات الأزمة فرصة لتعزيز الثقة والمكاشفة واحترام عقولنا وعدم الاستخفاف بمشاعرنا وأحاسيسنا، لا بل أكثر وأهم من ذلك بالأفكار والتصورات والحلول التي يمكن أن تأتي من أي مواطن أو صحفي أو محلل اقتصادي. لسنا مجردين من الأحاسيس والجميع يتمنى أن يكتب ما يسر الخاطر ويبعث الطمأنينة لكن الكتابة هي انعكاس لحالة وهذا هو منطق الحياة، فما يحدث من ترهل كبير في الوظيفة العامة يثير الكثير من القلق ويستدعي التأمل والتفكير لما لها من انعكاس على الوضع العام وما تفرضه من نتائج على صعيد العملية الإنتاجية وما تتركه أيضاً من حالات سلبية على الواقع المعيشي.

ما نراه اليوم على مستوى الوظيفة العامة على اختلاف مستوياتها وعلى الأخص الوظيفة المنتجة يجعلنا في حالة خوف على مستقبلنا ومستقبل مجتمعنا نتيجة ظروف معيشية هي الأقسى في تاريخ بلدنا، فالحالة العامة هي عدم الرضا نتيجة تدني مستوى الدخل والمعيشة وعدم القدرة على تأمين احتياجات الاستمرار بالحياة، والجميع يدرك أن أسباب ذلك كله تداعيات الحرب وما حملته من مشكلات ضاغطة أفرغت المفهوم الوظيفي من معناه وجعلت من العامل أو الموظف أشبه بآلة يستجيب فيها بصورة لا إرادية لواقع لا يريده لكنه في الوقت نفسه بأمس الحاجة إليه إلى جانب ثقافة التفكير بطرق أخرى لتعويض حالة النقص. ورغم ذلك مفهوم الوظيفة لم يتغير ولم يتطور بما يتفق مع المستجدات سواء على صعيد الجانب التقني أم المادي لأن الدخل أقل بكثير مما هو مطلوب والبحث عن البدائل هو الحالة الضاغطة وبصورة يومية على الوظيفة العامة في ظل ظروف مفرداتها السلبية تتفاقم يومياً ومكونات معيشية تذوب مع حالة التضخم وارتفاع الأسعار وغير ذلك من أسباب تزيد من ترهل النفوس قبل إهمال الوظيفة وظهور فساد بصور مختلفة خرجت عن فساد المال والإدارة واستغلال المناصب والسلوك الوظيفي وما يحمله من تهرب من المسؤولية والهروب من مواقع العمل وتقاضي الاستحقاقات المادية والتعويضات وغيرها، في حين البعض في المنازل أو في المتنزهات العامة وقلة منهم في مواقع عمل أخرى وكل ذلك ليس بالجديد على الوظيفة وإنما زادت واستفحل أمرها إلى درجة التعاطي بها جهاراً من دون حساب.

صحيح أن الأوضاع صعبة وحجم التحديات كبير والخيار هو التكيف مع المتاح رغم مرارة القرار إلا أن ذلك لا يبرر ولا يعفي من حالة المراوحة بالمكان وعدم اجتراح حلول تخفف من ثقل الأوضاع لا أن يتحمل المواطن كل التبعات، ومن حق المواطن وواجب الحكومة ومسؤولياتها اتخاذ قرارات وتدابير وفقاً لما تفرضه الأوضاع الحالية، ومن حق المواطن أيضاً أن يشعر بأن حلولاً تلوح بالأفق تحدد الأهداف المستقبلية وقادرة على التخفيف من الانعكاسات غير المناسبة على الواقع. فالوظيفة العامة هي الجسد الذي نتنفس منه لكن ماذا نفعل عندما ينقطع الهواء عن هذا الجسد؟!

التوسع بزراعة النخيل

المجلس الأعلى للاستثمار يوافق على إدراج بعض الأنشطة الزراعية لأحكام القانون ١٨

عرنوس: التواصل مع المستثمرين وتذليل أي عقبات تعترضهم

دياب لـ«الوطن»: يحق لأي مستثمر التقدم وفق دليل وإجراءات الهيئة

الوطن

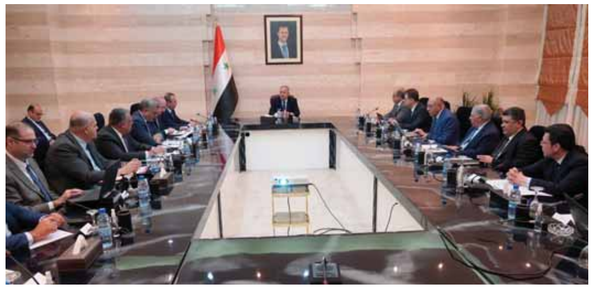

وافق المجلس الأعلى للاستثمار خلال اجتماعه أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء على إدراج بعض الأنشطة الزراعية ضمن أحكام قانون الاستثمار والاستفادة من الميزات والتسهيلات التي يمنحها القانون وأقر الحدود الدنيا لهذه النشاطات التي تشمل إقامة معمل لعصائر الحمضيات ومنتجات الأشجار المثمرة وتصنيعها وتعبئتها، وإقامة شركات تسويقية متخصصة في تسويق المنتجات الزراعية في الأسواق الداخلية والخارجية، وتربية أسماك المياه العذبة بالأحواض الترابية وإقامة مجففات للذرة الصفراء، واستعرض واقع تنفيذ المشروعات التي تم منحها إجازات استثمار وفق قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ والتي بلغت حتى الآن ٤٧ مشروعاً بقيمة تريليون و٥٢٢ مليار ليرة سورية وتؤمن ٤٠٦٢ فرصة عمل.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير هيئة الاستثمار مدين دياب أن دخول أنشطة زراعية تحت مظلة للاستثمار يعتبر مهماً وضرورياً ويترجم رؤية السيد الرئيس بأولوية الإنتاج، مشيراً إلى أنه سوف تتم إضافة أنشطة الزراعية للدليل والتي سوف يكون لها تأثير كبير في الواقع الزراعي والاقتصادي للاستفادة من مزايا القانون ١٨ الخاص بالاستثمار ثم إقرار الحد الأدنى لقيمة الموجودات وإقرارها من مجلس إدارة هيئة الاستثمار مشيراً إلى انه يحق لأي مستثمر التقدم وفق الدليل والإجراءات التي تم اعتمادها من الهيئة.

كما وافق المجلس على صبغ الشراكة المقترحة بين وزارة السياحة ومجلس مدينة طرطوس لتطوير شاطئ الكرنك بهدف التوسع بالسياحة الشعبية والداخلية، وتمت مناقشة التوسع بزراعة أشجار النخيل في المناطق الملائمة، وإعادة تأهيل وتطوير الشركة العامة لصناعة الإطارات في حماة، حيث تم الطلب من الجهة المعنية دراسة الصيغ القانونية المناسبة لإعادة تأهيل الشركة بالشراكة مع القطاع الخاص.

وأكد المهندس عرنوس أهمية الاستفادة من الميزات والتسهيلات التي منحها قانون الاستثمار الجديد وضرورة التوسع بحزمة مشروعات الإنتاج والتصنيع الزراعي بهدف تعزيز الأمن الغذائي وتأمين مختلف السلع والمواد الأساسية وتشجيع المستثمرين على الاستثمار في هذا القطاع وخصوصاً في ظل الظروف والتطورات الدولية الراهنة، وبما يخفف فاتورة الاستيراد قدر الإمكان ويوفر القطع الأجنبي على الخزينة العامة للدولة.

وشدد رئيس مجلس الوزراء على أهمية المتابعة المستمرة والتواصل مع المستثمرين بهدف تذليل أي عقبات تعترض تنفيذ المشروعات بما يضمن وضعها بالإنتاج الفعلي في الوقت المحدد.

ومنحت هيئة الاستثمار السورية مؤخراً ٣ إجازات استثمار شملت مشروعاً سياحياً في ريف دمشق ومشروعاً لإنتاج المجبول الإسفلتي في مدينة عدرا الصناعية، إضافة إلى مشروع لإنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام الألواح الكهروضوئية في مدينة حسياء الصناعية بحمص.

وتم التأكيد على أهمية تحقيق المشروعات الممنوحة إجازات استثمار قيمة مضافة للسوق المحلية لناحية تزويدها بعدد من المواد والسلع الضرورية ولاسيما الزراعية والغذائية، وفرص العمل الحقيقية التي وفرتها فعلياً أو ستوفرها مستقبلاً، سواء في مرحلة الإنجاز أو عند وضع تلك المشروعات في الخدمة.

جديد «العقاري» قرضان شخصيان بسقف «١٠» ملايين و«٥٠» مليون ليرة

درويش لـ«الوطن»: قرض الخمسين مليوناً ليس موجهاً لإحداث مشروع جديد وإنما لتطوير مشروع قائم

عبد الهادي شباط

عمم المصرف العقاري على فروعه بمنح منتجين مصرفيين جديدين (قروض شخصية) الأول قرض شخصي بسقف ١٠ ملايين ليرة للعاملين بالدولة وعلى رأس عملهم بضمانة الراتب وبكفالاه من العاملين بالدولة حصراً على ألا تقل مدة التسجيل بالتأمينات الاجتماعية عن سنة واحدة فقط.

ويمكن منح هذا القرض للمتقاعدين المدنيين والعسكريين الموطنة رواتبهم لدى المصرف شريطة تقديم الكفلاء من العاملين القائمين على رأس عملهم، كما يمكن منح هذا القرض لذوي الشهداء بفائدة مخفضة بـ١ بالمئة عن بقية فئات المقترضين.

وبين العقاري في تعميمه أنه يتم منح القرض بحيث لا يتجاوز القسط الشهري ٤٠ بالمئة من دخل المقترض والكفلاء مع استيفاء عمولة ارتباط ١ بالمئة عن هذه القروض، وبمدة لا تتجاوز سبع سنوات كحد أقصى وفق معدلات الفائدة المذكورة و يمنح القرض لجميع الغايات.

بينما بين التعميم أن القرض الشخصي الثاني بسقف ٥٠ مليون ليرة بضمانة عقارية (مقبولة لدى المصرف) وذلك لعدة فئات منها أصحاب المشاريع الزراعية (تمويل القطاع الزراعي ولجميع الغايات المتعلقة بذلك)، وأصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة (لغايات تمويل وترميم منشآتهم أو تمويل رأس المال العامل أو تمويل شراء آلات وخطوط الإنتاج.. إلخ)، وأصحاب مشاريع الطاقة البديلة (المنتجون والمستهلكون) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ولذوي الدخل المحدود، وأيضاً يمكن منح ذوي الشهداء القرض الشخصي بفائدة مخفضة بـ١ بالمئة عن بقية فئات المقترضين.

كما بين التعميم أن نسبة التمويل للقرض الشخصي بضمانة عقارية لا تتجاوز ٥٠ بالمئة من قيمة الضمانة العقارية و٤٠ بالمئة للعقارات الواقعة خارج المدن وفق تقدير الخبراء المعتمدين لذلك وأن تكون الضمانة بمناطق آمنة ومأهولة وقابل للتسييل، ويتم منح القرض بمدة لا تتجاوز سبع سنوات كحد أقصى وفق المعدلات المحددة في التعميم و أن تكون غاية القرض محددة وواضحة وعلى المصرف التأكد من تحقيق غاية القرض بالطريقة التي يراها مناسبة ويمنح القرض لجميع الغايات ويتم استيفاء عمولة ارتباط ١,٥ بالمئة عن هذه القروض.

كما أوضح التعميم أنه يمكن أن يمنح القرض لأكثر من شخص (شخصين أو ثلاثة أشخاص على الأكثر) بضمانة دخل أحدهم وأن يكون القرض بالتكافل والتضامن بين هؤلاء الأشخاص ويوزع بينهم بالتساوي أو حسب رغبتهم مجتمعين، إضافة للشروط العامة الواردة بالتعليمات التطبيقية وتقبل الضمانات السكنية فقط ويمكن قبول ضمانات عقارية أخرى بعد الحصول على موافقة مسبقة من الإدارة العامة، كما يمكن قبول الضمانات الجارية ملكيتها باسم طالب القرض والأصول والفروع والأزواج والإخوة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير عام المصرف العقاري مدين علي أن طرح هذه المنتجات الجديدة هو لتلبية حاجة مختلف شرائح المواطنين و أن التمويل يسقف ٥٠ مليون ليرة سيكون بقصد تنفيذ غايات اقتصادية (زراعية أو مشاريع الطاقات المتجددة أو مشاريع صغيرة).

وفي سؤال لمعاون المدير العام أكرم درويش عن سبب تسمية القرض بالشخصي (القرض يسقف ٥٠ مليون ليرة) رغم أنه مرتبط بتمويل مشروع بين أن هذا القرض ليس موجهاً لإحداث مشروع جديد وإنما تمويل مشروع قائم و تأمين حاجة في تطوير العمل مثل ترميم خط إنتاج أو شراء «مكنة» أو مستلزمات إنتاج وغيره. كما سألت الوطن هل يتجه العقاري بهذه المنتجات (القروض الشخصية) ليكون مصرفاً شاملاً، بين معاون المدير العام أن العقاري يقدم كل الخدمات والمنتجات المصرفية لكن القروض السكنية والعقارية سيبقى لها الحصة الأوسع من عمل المصرف.

انتخابات غرفة الصناعة جيدة مع ملاحظات

صناعيون: كنا نتمنى ألا ينجح أحد بالتزكية ونعيش الانتخابات بتفاصيلها

مشكلة من التأمينات الاجتماعية حرمت البعض من التصويت

هناء غانم

استقبلت مراكز الاقتراع في غرفة صناعة دمشق وريفها صباح أمس الناخبين لانتخابات غرف الصناعة وممثلي القطاعات الصناعية، ويتنافس على مقاعد مجالس إدارات الغرف الصناعية ١٨ مترشحاً صناعياً، لغرفة صناعة دمشق وريفها عن القطاعات الصناعية الأربعة وهي الكيميائية والنسيجة والغذائية والهندسية. وكانت اللجنة قد أعلنت سابقاً فوز مرشحي القطاعين الغذائي والنسيجي بالتزكية حيث بلغ عدد مرشحي القطاع النسيجي ٤ وهم كل من الصناعيين محمد ناصر السواح، مهند دعدوش، نور الدين سمحا، أدهم الطباع، ومرشحي القطاع الغذائي كل من غزوان المصري وطلال قلعه جي.

وقد تفرد القطاعان الكيمائي والهندسي فقط بالانتخابات في أجواء وصفت بالهادئة والنزاهة والشفافية وفق ما أكد عليه عدد من الصناعيين.

«الوطن» التقت الصناعي فواز الحلبي الذي أكد أن الانتخابات شفافة وهناك إقبال واضح من الصناعيين لانتخاب من يمثلهم في الحكومة موضحاً أن المرشحين على قلب واحد ولا يوجد بينهم أي خلاف مؤكداً أن الصناعة السورية اليوم بحاجة إلى صناعيين حقيقيين والأهم أن يكونوا أصحاب قرار.

الصناعي محمود المفتي أمين سر القطاع الكيميائي قال: إن وجود الانتخابات بحد ذاته يعتبر مظهراً حضارياً حتى يكون الصناعيون اليوم على وعي كامل بأهمية الانتخابات وليس لديهم أي محاباة لأحد بل لمن يمثلهم وحتى لا تكون قراراتهم واختياراتهم خاطئة وما نأمله أن يكون أعضاء مجلس الإدارة بستوى علمي جيد ومنفتحين على الواقع الذي يعاني منه الصناعيون للنهوض بالصناعة الوطنية ومن ينل ثقة الصناعيين سيكون بالتأكيد هو الأجدر.

الصناعي والتاجر ياسر أكريم قال: إن جزءاً منها جاء بالتزكية وهذا لم يكن محبباً لدى البعض كنا نأمل أن تكون الانتخابات على كامل القطاعات لتكون انتخابات حقيقية وما نأمله أن يكون هناك دم جديد وأعضاء جدد في مختلف القطاعات الاقتصادية.

الصناعي عاطف طيفور أكد أن الانتخابات جديدة جداً من جهة التنظيم والإقبال لكن هناك بعض الثغرات التي كان من المفترض تلافيها والتي تتعلق بالتأمينات الاجتماعية وخاصة أنه من المعروف أن يكون للصناعيين عاملون مسجلون في التأمينات الاجتماعية موضحاً أن هذا الأمر تسبب بفوضى حيث لم يتم تنزيل أسماء جميع الصناعيين بالجداول التي تسمح لهم بالانتخاب علماً أن هناك صناعيين لديهم نحو ٧٥ عاملاً مسجلين بالتأمينات ومع ذلك لم يورد اسمهم في قائمة من يحق لهم الانتخاب.

طيفور ذكر أن هناك نحو ٣٠ صناعياً حرموا من الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات نتيجة خطأ قد يكون من موظف في التأمينات الاجتماعية أدى إلى إعاقة عملية الانتخابات علماً أنه من المفترض أن يكون هناك لجنة في غرفة الصناعة تقرر ذلك.

وذكر طيفور أن انتخابات غرف الصناعة لم تحدث منذ عام ٢٠٠٩ لأن نجاح الأعضاء يكون في اغلب الأحيان بالتزكية وليس لديهم خبرة بالانتخابات. وقد أيده في ذلك عدد من الصناعيين منهم الصناعي عماد مولوي أكد أن الانتخابات تسير على قدم وساق وهي انتخابات حقيقية بعيدة عن المحسوبيات لكن هناك بعض الأمور التي كان من المفترض تلافيها والتي تتعلق بموضوع تسجيل العمال، لافتاً إلى أن مدة الاعتراض التي تم تحديدها بثلاثة أيام لم تكن كافية لتلافي الخلل وأنه في معظم الدول هذه المدة تصل إلى الشهر.

وقد بلغ عدد المصوتين نحو ٤٤١ ناخباً للقطاع الكيميائي وبعد فرز الأصوات مساءً فازت قائمة «العمل الصناعي» المؤلفة من: سامر الدبس، أيمن مولوي، حسام عابدين، أكرم حلاق.

ومع نهاية الانتخابات في غرفة دمشق وريفها باتت الأسماء الفائزة ما بين تزكية وانتخاب على النحو التالي:

١- محمد ناصر السواح
٢- غزوان المصري
٣- طلال قلعه جي
٤- نور الدين سمحا
٥- أدهم الطباع
٦- لؤي نحلاوي
٧- عدنان الساعور
٨- مهند دعدوش
٩- سامر الدبس
١٠- محمد أيمن مولوي
١١- مخمد أكرم الحلاق
١٢- حسام عابدين

البيض بـ١٣٥٠٠ ليرة في النشرة وفي السوق بـ١٩ ألفاً

لجنة مربي الدواجن لـ«الوطن»: موجودون في لجنة التسعير لكن بلا فائدة ولا يؤخذ برأينا

رامز محفوظ

أكد أمين سر غرفة زراعة دمشق عضو لجنة مربي الدواجن محمد جنن في تصريح خاص لـ«الوطن» أن تكلفة الفروج والبيض تعتبر عالية حالياً والتسعيرة التي تضعها وزارة التموين أقل من التكلفة وهذه مشكلة يعاني منها مربو الفروج.

ولفت إلى أن مشكلة الالتزام بالأسعار هي مشكلة يعاني منها المربون وترد إلينا كغرفة زراعة دائماً شكاوى من مربي الدواجن بالنسبة للتسعيرة التموينية الموضوعة التي لا تتناسب مع التكاليف.

وأشار جنن إلى أنه هناك لجان من غرفة الزراعة موجودة ضمن لجنة التسعير المركزية للفروج وأجزائه لكن ليس الهدف الذي نسعى له أن نكون موجودين ضمن لجنة التسعير إنما أن يتم الأخذ برأينا عند تحديد الأسعار من اللجنة والمشكلة أنه ليس لدينا دور ولا يؤخذ برأينا عند التسعير.

وأوضح أن سعر صندوق البيض الذي يتسع لـ ١٢ كرتونة اليوم بالجملة ١٩٠ ألف ليرة أي إن سعر الكرتونة الواحدة بحدود ١٥٨٥٠ ليرة والتموين تسعرها بالفرق بسعر ١٣٥٠٠ ليرة هذه التسعيرة غير منطقية ولا تغطي التكاليف.

وبين بأن تقدير وزارة التموين للأسعار بالنسبة للفروج والبيض يعتبر خاطئاً وفي حال كانت وزارة التموين كجهة حكومية تريد دعم المواطن من خلال وضع التسعيرة فيجب أن تدعمه من جيبها وليس على حساب المربي الذي نخسره تدريجياً مع خروج مربين جدد يومياً ، مبيناً أنه وفقاً لتقديراتنا اليوم فإن نسبة المربين الذين يعملون بالتربية اليوم لا تتجاوز نسبتهم ٣٥ بالمئة.

وأكد أنه في حال كان هناك مساع حكومية لمعالجة موضوع معين فيجب معالجته من كل الاتجاهات وليس من اتجاه واحد وفي حال لم يكن هناك إمكانية من المعنيين في الحكومة لضبط سعر فول الصويا والذرة الصفراء في السوق وتأمين المازوت للمربي بالسعر المقنن فهذا يعني أن أسعار المربي بالنسبة للفروج والبيض تعتبر متغيرة بشكل يومي، مشدداً على ضرورة قيام الوزارة بتأمين كل مستلزمات التربية للمربي قبل تحديد سعر أي مادة وأن تكون التسعيرة المحددة تحقق ربحاً ولو بسيطاً للمربي ففي حال إعطائه هامش ربح ولو ١ بالمئة فإن هذا الأمر يعطي أملاً وتشجعه على التربية.

وأوضح أن في حال التزام المربي اليوم بالنشرات التموينية الصادرة فإنه يعتبر خاسراً حتماً، مشيراً إلى أنه من غير المنطقي أن يكلف كيلو الفروج الحي مع ارتفاع أسعار الأعلاف اليومي بحدود ١٣ ألفاً ويتم تسعيره من التموين بـ١٠٢٠٠ ليرة.

وعن دور الحلقات الوسيطة واستغلالها لمربي الدواجن بين جنن أن بعض المسالخ للأسف تتحكم أحياناً بتسعيرة الفروج وتشتريه من المربي بالسعر الذي تريده مستغلة بذلك حاجته للبيع مع انتهاء دورة تربية الفروج ووصوله للوزن المثالي، لافتاً إلى أن المربي في حال عدم قيامه بالبيع مع وصول الفروج للوزن المثالي فإنه سيدفع عليه تكاليف إضافية من دون أن يزداد وزنه لذا يلجأ لبيعه بأي سعر كي لا يخسر.

وختم بالقول إن مؤسسة الأعلاف تقوم بتوزيع مقنن علفي للمربي لكن الكمية المخصصة لا تكفي ولا تغطي سوى ٢٥ بالمئة من حاجة الفروج وهذه الكمية لا تفي بالغرض ، متسائلاً في الوقت نفسه هل تقوم وزارة التموين بتحديد سعر الفروج اليوم بناء على سعر المقنن العلفي المبيع من مؤسسة الأعلاف للمربي؟ وفي حال كان هذا الأمر صحيحاً فانه يعتبر خطأ كبيراً من التموين.

وكانت وزارة التجارة الداخلية قد حددت سعر كيلو الفروج الحي في النشرة التموينية الأخيرة بـ١٠٢٠٠ ليرة وبياع في السوق بسعر يتراوح بين ١٣ و ١٤ ألف ليرة كما حددت سعر صحن البيض بسعر ١٣٥٠٠ ليرة ووصل سعر مبيعه في السوق لـ١٩٠٠٠ ليرة.